دراسة تحليلية للمؤشرات السكانية في العراق وفق منهجية الإحصاء الإيجابي

استنادًا إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في العراق 2024–2025

احمد جمال احمد

دبلوم عالي في الإحصاء التطبيقي – جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد

ahmed.aljassar.iq@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/5

الملخص:

تُعد البيانات الإحصائية السكانية أحد الركائز الجوهرية في رسم السياسات التنموية، خصوصًا في البلدان التي تمر بمراحل انتقال اقتصادي واجتماعي مثل العراق. وقد مثل التعداد العام للسكان والمساكن في العراق لعام 2024–2025 محطة حيوية لرصد ملامح الواقع السكاني، وبناء قرارات مستقبلية مبنية على المعرفة.

تنطلق هذه الدراسة من منهجية "الإحصاء الإيجابي"، وهي مقاربة تحليلية تُعنى بتسليط الضوء على الإمكانات الديموغرافية والفرص التنموية الكامنة، خلافًا للنهج التقليدي الذي يركّز على التشخيص السلبي للمشكلات .حللت الدراسة مؤشرات التعداد من زوايا متعددة تشمل الهيكل العمري، التوازن بين الجنسين، التوزيع الحضري–الريفي، معدلات الإعالة، والتباينات بين المحافظات. وخلصت إلى أن العراق يمر حاليًا بمرحلة الفرصة الديموغرافية، بوجود 60% من السكان ضمن سن العمل، وتوازن نوعي بين الذكور والإناث، وبيئة حضرية آخذة بالاتساع .

توصي الدراسة باعتماد الإحصاء الإيجابي كإطار مفاهيمي للتخطيط، مع دمج النتائج السكانية في خطط التنمية الوطنية، وتوسيع الشراكة بين الجهات الحكومية ومراكز البحوث لتطوير نماذج استشرافية قائمة على هذه المؤشرات .

الكلمات المفتاحية: الإحصاء الإيجابي، المؤشرات السكانية، العراق، الفرصة الديموغرافية، التخطيط اللامركزي، التنمية المستدامة.

اولاً: المقدمة

تُعد التعدادات السكانية من أهم الأدوات الاستراتيجية التي تعتمد عليها الدول في بناء سياساتها العامة، كونها تمثّل قاعدة بيانات مركزية لفهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي، وتشخيص الاحتياجات التنموية بدقة وموضوعية. وفي الحالة العراقية، وفّرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2024–2025 مصدرًا غنيًا للمعرفة بعد سنوات طويلة من التحديات البنيوية والمؤسساتية التي أعاقت إنتاج بيانات حديثة وموثوقة . غالبًا ما اتسم التحليل السكاني في العالم العربي، والعراق تحديدًا، بنزعة تقريرية تركز على عرض الإشكاليات مثل تسارع النمو السكاني، وانتشار الفقر، وضعف البنى التحتية، في حين يتم إغفال ما تختزنه المؤشرات الإحصائية من طاقات كامنة وفرص إيجابية قابلة للاستثمار (أبو زيد،2018).

من هنا، جاءت هذه الدراسة لتقديم مقاربة تحليلية جديدة تحت مسمى "الإحصاء الإيجابي"، وهي مقاربة مستندة إلى خلفية معرفية ظهرت في حقل علم النفس الإيجابي، وبدأت في الآونة الأخيرة تأخذ مكانها ضمن مناهج التحليل الاجتماعي والسكاني .وبالاستناد إلى خبرة ميدانية طويلة في هذا المجال، تبلورت لدى الباحث قناعة بضرورة تأطير هذا التوجه الإحصائي ضمن إطار منهجي واضح، يُعنى برصد المؤشرات الإيجابية وتفسيرها بوصفها أدوات لبناء السياسات، لا مجرد وسائل للرصد والتشخيص. وعلى الرغم من أن هذا التوجه ليس مبتكرًا من حيث الوجود، إلا أنه ظل يُستخدم بصورة ضمنية وغير ممنهجة، وهو ما استدعى تطوير إطار نظري وتطبيقي أُطلق عليه "الإحصاء الإيجابي"، بوصفه محاولة لتحويل البيانات من أدوات إنذار إلى أدوات أمل وتمكين .تعتمد هذه الدراسة على المؤشرات السكانية في العراق كنموذج تطبيقي لتفعيل هذا المنهج، بهدف تقديم قراءة تحليلية متكاملة للواقع السكاني المعاصر، بما يسهم في دعم صناع القرار، ويقترح حلولًا تنموية واقعية في مجالات التمكين، والعدالة المكانية، واستثمار الطاقات البشرية.

ثانياً: هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى توظيف هذا المنهج في قراءة الواقع السكاني العراقي المعاصر، وتقديم رؤية تحليلية متكاملة تدعم السياسات العامة، وتقدّم مقترحات واقعية لتحويل المؤشرات إلى فرص عمل، وتمكين، وعدالة مكانية .

ثالثاً: مشكلة الدراسة

رغم القيمة الكبيرة التي تمثلها قواعد البيانات السكانية، إلا أن استخدامها في العراق ظلّ محصورًا في الغالب ضمن مقاربات وصفية أو إنذارية تُبرز جوانب الضعف الهيكلي، مثل البطالة، الفقر، أو التفاوت بين المحافظات، دون تحويل المؤشرات إلى أدوات تمكين .وعلى الرغم من إصدار تقارير رسمية دقيقة حول التعداد العام للسكان والمساكن 2024–2025، إلا أن الاستفادة منها ظلت في إطار التوثيق الإحصائي، لا في صياغة رؤى تنموية مستندة إلى "الإمكانات" الكامنة. كما أن العديد من الدراسات لم توظف البيانات لرسم سيناريوهات مستقبلية تربط الهيكل السكاني بالاقتصاد أو التعليم أو سوق العمل .

من هنا تنبع مشكلة هذه الدراسة، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي :كيف يمكن توظيف الإحصاء الإيجابي كمنهجية تحليلية لتحويل المؤشرات السكانية المستخلصة من التعداد العام في العراق 2024–2025 إلى مدخلات لتخطيط تنموي وطني يركّز على الإمكانات لا الأزمات؟

وتنطوي على عدة تساؤلات فرعية:

- ما هي الفرص التنموية الكامنة في الهيكل العمري العراقي؟
- كيف يمكن استخدام التوازن النوعي لتعزيز مشاركة المرأة اقتصاديًا؟
- ما علاقة التحضر المتزايد بالتخطيط الحضري العادل؟
- كيف يمكن تقديم "تحليل مقارن" للمحافظات يُنتج مداخل تنموية مكانية لا مركزية؟
- وأخيرًا: كيف يمكن صياغة سياسات وطنية تعتمد هذه القراءة الجديدة للأرقام؟

رابعًا: أهداف الدراسة

أولًا: أهداف تحليلية

1.تقديم قراءة تحليلية متقدمة للمؤشرات السكانية المستخلصة من التعداد العام 2024–2025، ضمن إطار الإحصاء الإيجابي.

2. الكشف عن الفرص الديموغرافية الكامنة في التركيبة العمرية للسكان.

3.تحليل التوازن النوعي بين الجنسين في ضوء إمكانيات التمكين الاجتماعي والاقتصادي.

4.تفسير التوزيع البيئي (حضري–ريفي) ضمن سياق التحضر العادل والتنمية المكانية.

5. دراسة معدلات الإعالة بوصفها مؤشرًا مزدوجًا بين الضغط الحالي والطاقة المستقبلية.

6. إجراء مقارنة بين عدد من المحافظات العراقية للكشف عن أنماط تمايز ديموغرافي ذات دلالات تخطيطية .

ثانيًا: أهداف استشرافية وتطبيقية

1.اقتراح سيناريوهات مستقبلية قائمة على المؤشرات السكانية (متفائلة، معتدلة، متدهورة).

2. ربط المؤشرات بنتائج مباشرة في سياسات: التعليم، التشغيل، التخطيط العمراني.

3.دعم صنّاع القرار بمداخل كمية-نوعية تتيح تطوير خطط سكانية لامركزية خاصة بالمحافظات.

4. تعزيز ثقافة استخدام الإحصاء الإيجابي في المؤسسات البحثية والتعليمية والإعلامية.

خامسًا: أهمية الدراسة

1.أهمية علمية ومنهجية

- تُسهم الدراسة في إدخال مفهوم "الإحصاء الإيجابي" إلى المجال السكاني العراقي بشكل تطبيقي، مما يفتح المجال أمام دراسات مشابهة محليًا وإقليميًا.
- تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تمثّل أول محاولة علمية منظمة لتأطير (الإحصاء الإيجابي) كمقاربة تحليلية تطبيقية في مجال الإحصاء السكاني في العراق، انطلاقًا من تجربة ميدانية طويلة للمعدّ، ومن إيمانٍ بإمكانية تحويل البيانات إلى أدوات بناء وتنمية بدلًا من مجرد تشخيص للأزمات.
- تُعد نموذجًا نقديًا للخطاب السكاني التقليدي الذي يركّز على التحديات، وتُعيد توجيه النقاش نحو بناء الفرص وصناعة التمكين.

2.أهمية وطنية وتنموية

- تتيح للحكومة العراقية ومؤسسات التخطيط الوطني الاستفادة من التركيبة السكانية الحالية في بناء سياسات مستدامة .
- تدعم الانتقال من التعميمات المركزية إلى التخطيط المكاني الدقيق لكل محافظة

3.أهمية اجتماعية وإعلامية

- تُعيد بناء صورة السكان في الخطاب العام بوصفهم فرصة لا عبئًا، وهو أمر ضروري في بيئة تتعرض لضغوط نفسية واقتصادية مستمرة.
- تُعزز من دور البيانات في خلق الثقة بين المواطن والدولة عندما تُستخدم كأداة أمل وتخطيط، لا فقط كوسيلة تشخيص للأزمات.

سادسًا: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع تعزيز الجانب التفسيري والاستشرافي بناءً على منهجية الإحصاء الإيجابي، كما يلي:

1.الإطار النظري

استندت الدراسة إلى المدرسة الحديثة في "الإحصاء الإيجابي"، المستوحاة من علم النفس الإيجابي (Seligman, 2000)، وامتداداته في الاقتصاد والاجتماع(Stiglitz, Sen, 2009) ، والذي يُركّز على "ما يسير على ما يرام" بدلاً من التركيز فقط على ما هو مختل

2.أدوات التحليل

تحليل جداول البيانات السكانية الرسمية باستخدام مؤشرات النسبة والتناسب والمقارنة بين المحافظات إنتاج رسوم بيانية توضيحية تسهّل فهم النتائج وتربطها بالبعد التطبيقي.

عرض مقارن بين ثلاث محافظات تمثل تنوّعًا جغرافيًا (بغداد، نينوى، البصرة)، مع اقتراح تعميم المنهج على باقي المحافظات في دراسات لاحقة.

3. آلية الربط بين المؤشر والتوصية

تم بعد كل محور تحليلي، إدراج تفسير تطبيقي مباشر للمؤشر، يربطه بمجال من مجالات التخطيط (مثل: كيف تُوجّه معدلات الإعالة سياسات التعليم، أو كيف تساهم نسبة التحضّر في إعادة توزيع الموارد).

4. الحدود والإمكانات

اعتمدت الدراسة على البيانات الرسمية المعلنة فقط، دون الخوض في البيانات التفصيلية غير المنشورة. لم تغطِ الدراسة قطاعات الاقتصاد والصحة والتعليم تفصيلًا، وإنما أشارت إليها ضمنًا لربطها بالمؤشرات السكانية. وتُعد الدراسة "نموذجًا أوليًا" يمكن تعميمه لاحقًا على محافظات أو قطاعات مختلفة.

سابعًا: نتائج الدراسة

تم تحليل بيانات التعداد العام للسكان والمساكن في العراق (2024–2025) باستخدام مقاربة الإحصاء الإيجابي، وخرجت الدراسة بعدد من النتائج الجوهرية التي تُبرز مكامن القوة السكانية وفرص التنمية، مقسّمة على النحو التالي:

1. **الفرصة او الهبة الديموغرافية: غلبة الفئة المنتجة**
- الفئة العمرية 15–64 سنة: تشكل 60.44% من السكان .
- الفئة 0–14 سنة: تمثل 35.90% من السكان

- الفئة 65 سنة فأكثر: تشكل 3.66 من السكان

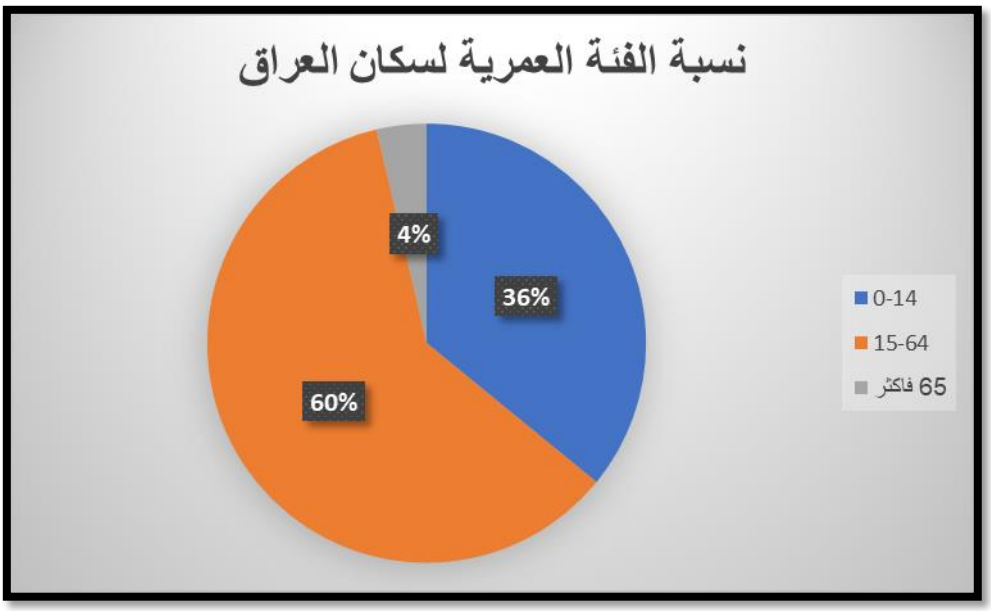

التحليل :هذا التوزيع العمري يعكس ما يُعرف بالـ"فرصة الديموغرافية"، أي توافر قوة عمل ضخمة مقارنة بعدد المُعالين. وتُعد هذه المرحلة تاريخية ومحدودة زمنيًا، إذا لم تُستثمر عبر سياسات تعليم وتشغيل متقدمة، فإنها ستتحول لاحقًا إلى عبء شيخوخي .

توصية مباشرة: بناء خطة وطنية لتمكين الفئة المنتجة من الشباب، عبر تدريب مهني، وتحفيز القطاع الخاص على التشغيل (UNFPA،2023).

سيناريوهات استشرافية:

- متفائل: إذا تم تشغيل 30% من الشباب غير العاملين بحلول 2030، سيحدث نمو اقتصادي متسارع
- معتدل: بقاء التشغيل في حدوده الحالية يعني استقرار نسبي دون نمو كبير.
- متدهور: إهمال هذه الفرصة سيؤدي إلى بطالة متزايدة وتوترات اجتماعية.

2. التوازن بين الجنسين: بيئة ممكنة للعدالة

الذكور 50.22%

الإناث 49.78%

نسبة النوع 101 ذكر لكل 100 أنثى

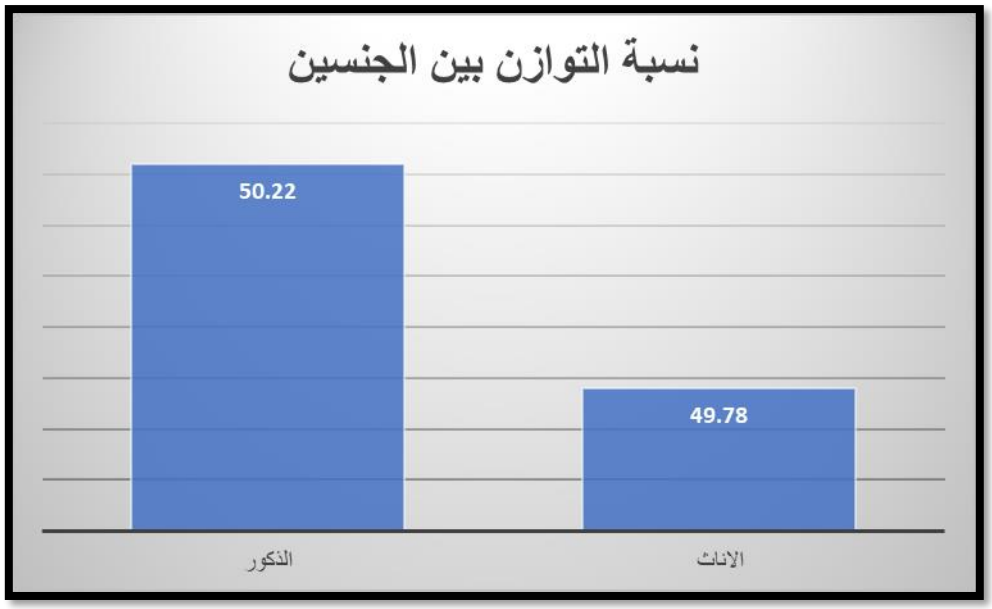

التحليل :هذا التوازن يُعد مؤشرًا صحيًا يدعم فكرة المساواة النوعية، خصوصًا في التوظيف والتعليم والسياسات السكانية. كما أن غياب فجوة حادة في النوع يتيح تطبيق سياسات النوع الاجتماعي دون اختلال بنيوي.

توصية مباشرة: تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، خاصة في المحافظات ذات البيئة المستقرة، وربط نسبة التوازن النوعي بسياسات محلية في العمل والرعاية والتعليم.

3. معدلات الإعالة: ضغط يمكن تحويله إلى استثمار

معدل الإعالة الكلي 62.7

إعالة الأطفال (0–14): 55.7

إعالة كبار السن (65+): 6.5

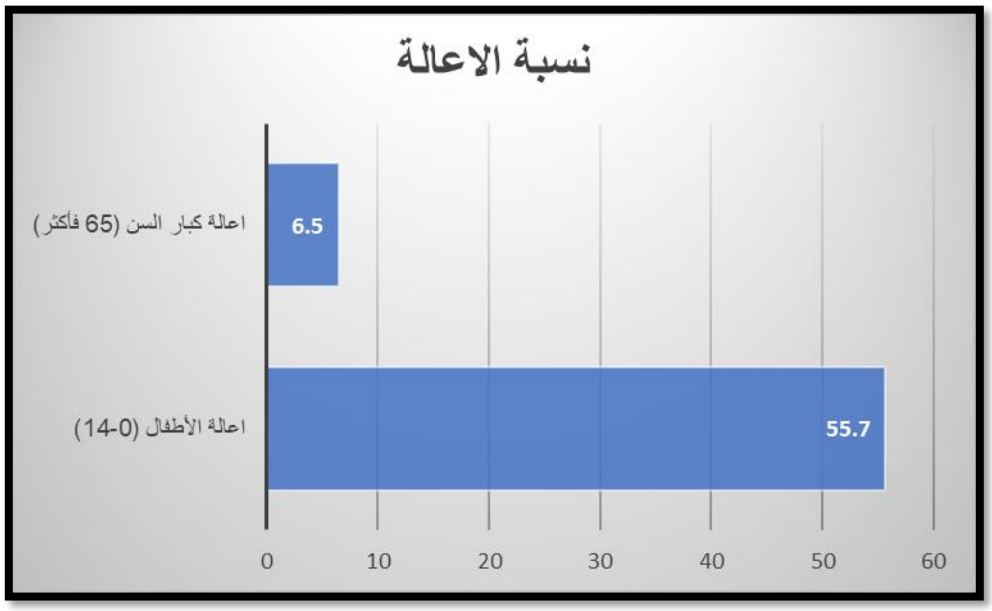

التحليل :ارتفاع إعالة الأطفال يُشير إلى مسؤولية مستقبلية لكنها قابلة للتحول إلى إنتاج مستقبلي إذا جرى الاستثمار في هذه الفئة مبكرًا، من خلال تحسين جودة التعليم وبرامج الصحة والتغذية.

توصية مباشرة: مراجعة شاملة لمناهج التعليم الأساسي وربطها بمهارات المستقبل، لضمان أن تكون فئة الأطفال الحالية قادرة على تحمل مسؤولية الإعالة لاحقًا.

سيناريو استشرافي: إذا تم تطوير التعليم ما قبل الجامعي بنسبة 25% بحلول 2030، يمكن تقليص معدل الإعالة إلى أقل من 50 خلال عقد واحد

4.التوزيع البيئي: التحضر كأداة تنمية مكانية

الحضر: 70.17%

الريف: 29.83%

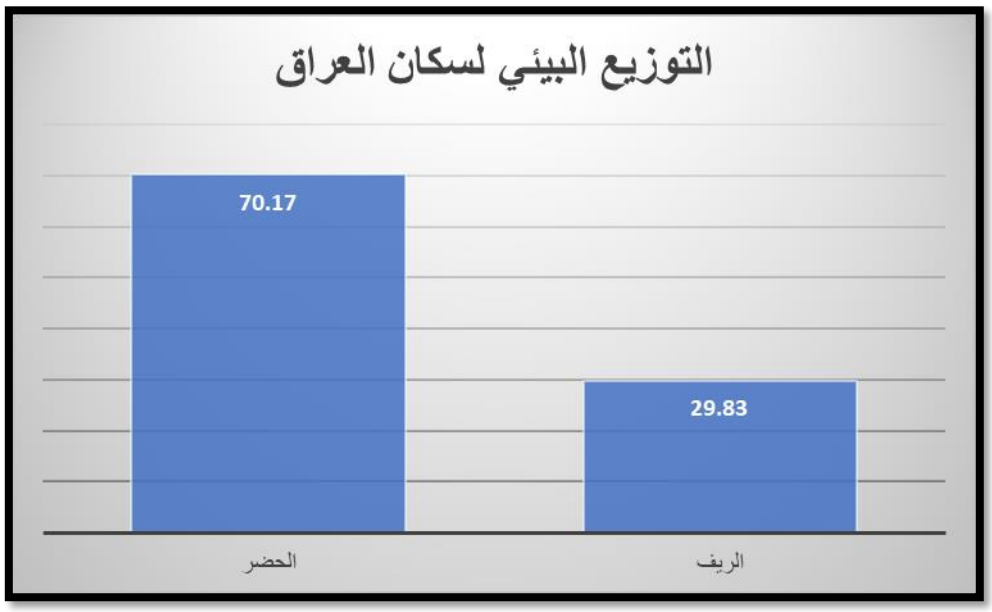

التحليل: ارتفاع نسبة التحضر يشير إلى تحول سكاني مستمر نحو المدن، ما يعني زيادة الضغط على الخدمات، ولكن أيضًا إمكانية تحقيق "تنمية كثيفة" إذا جرى التخطيط الحضري الذكي.

توصية مباشرة: اعتماد تخطيط عمراني يراعي العدالة المكانية في توزيع المدارس، المستشفيات، البنى التحتية، ومنع التكدس العشوائي.

سيناريوهات مستقبلية:

- إيجابي: المدن تصبح مراكز إنتاج وخدمة إذا تم تحديث نظم النقل والإسكان.
- سلبي: انفجار سكاني في المدن الكبرى وتهالك الخدمات إذا استمر النزوح من الريف دون استيعاب

5.الفروقات بين المحافظات: مداخل للتخطيط اللامركزي

جدول مختصر – التركيب العمري

المحافظة	0–14 سنة	15–64 سنة	65 فأكثر
بغداد	%36.26	%60.38	%3.37
نينوى	%35.38	%60.72	%3.89
البصرة	%34.18	%61.68	%4.13

التحليل: المحافظات الثلاث تمتاز بتركيبة عمرية مواتية، لكن البصرة تظهر نسبة كبار سن أعلى قليلًا، مما يتطلب دعمًا أكبر للرعاية الصحية والاجتماعية، في حين أن نينوى بحاجة إلى استثمارات في التعليم لإعادة التأهيل بعد فترات الصراع.

توصية مباشرة: إعداد ملفات سكانية لكل محافظة وتخصيص الموازنات حسب التركيب العمري والبيئي لكل منطقة .

ثامنًا: الإضافة العلمية للدراسة

تمثل هذه الدراسة إضافة نوعية متعددة الأبعاد، تتجلى في تقديم نموذج تحليل غير تقليدي للبيانات السكانية في العراق، وتفتح مسارات جديدة في استخدام الإحصاء كأداة بناء وتمكين لا مجرد رصد وتشخيص.

يمكن تلخيص هذه الإضافة على المستويات الآتية:

1.المستوى المفاهيمي: ترسيخ مقاربة الإحصاء الإيجابي

تُعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات العربية، والعراقية تحديدًا، التي تطبق منهجية "الإحصاء الإيجابي" على بيانات تعداد رسمي شامل. لقد قدّمت الإحصاء الإيجابي ليس فقط كمصطلح، بل كإطار تحليلي متكامل قائم على التأصيل النظري استنادا إلى أعمال (Seligman, Stiglitz) وتطبيقه في الواقع السكاني المحلي.

2. المستوى التحليلي: تحويل الأرقام إلى أدوات استشرافية

تجاوزت الدراسة البنية الوصفية التقليدية، وربطت كل مؤشر بنتائجه التطبيقية، مع تقديم سيناريوهات مستقبلية محتملة في ضوء المعطيات الرقمية، مما يوسّع نطاق الإفادة العملية من البيانات السكانية. وفّرت ربطًا مباشرًا بين المؤشرات والتحليل المكاني عبر مقارنة المحافظات، والتحليل النوعي من خلال قراءة التوازن بين الجنسين في ضوء السياسات الممكنة.

3.المستوى التطبيقي: نموذج للتخطيط السكاني اللامركزي

تُعد الدراسة بمثابة أداة توجيهية يمكن استخدامها من قبل إدارات الإحصاء في المحافظات أو وحدات التخطيط المحلية لإعداد ملفات سكانية محلية، تعكس الخصوصية الديموغرافية لكل منطقة، وبالتالي توجيه الموارد حسب الحاجة الفعلية. تُعد أيضًا مرجعًا يمكن البناء عليه في صياغة الخطة الوطنية للسكان، أو ضمن وثائق تقييم أداء القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة والتشغيل (خطة التنمية الوطنية،2023).

4.المستوى المؤسسي: خلق جسور بين الإحصاء وصناعة القرار

تعزز هذه الدراسة من دور هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية كمصدر معرفة فعّال وليس فقط كجهة إصدار بيانات، وذلك من خلال إعادة تقديم النتائج السكانية بطريقة تساعد صنّاع القرار والباحثين والوزارات المعنية على فهم الأبعاد المتعددة لهذه الأرقام. كما تقترح منهجًا قابلًا للتكرار سنويًا أو دوريًا ضمن "تقارير سكانية إيجابية"، تكون بمثابة بديل نوعي للتقارير التشخيصية.

تاسعًا: التوصيات

تستند التوصيات إلى النتائج التحليلية والاستشرافية التي قدمتها الدراسة، وتوزعت على ثلاث مستويات :

أولًا: توصيات على المستوى الوطني (الحكومي الاتحادي)

1. إطلاق برنامج وطني لاستثمار الفرصة الديموغرافية، يستهدف الفئة العمرية 15–34 سنة، من خلال :تدريب مهني وتكنولوجي، دعم ريادة الأعمال تشجيع القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة.
2. دمج الإحصاء الإيجابي في آلية إعداد السياسات العامة، عبر تطوير أدوات تحليل تعتمد على ربط البيانات السكانية بالأداء التنموي
3. تحديث الاستراتيجية السكانية الوطنية 2025–2035 لتستوعب نتائج التعداد، وتعيد توجيه الاستثمارات حسب التركيبة السكانية لكل محافظة .
4. تعزيز دور النساء اقتصاديًا واجتماعيًا من خلال سياسات تتناسب مع التوازن النوعي في السكان، وتستند إلى مؤشرات شاملة للنوع الاجتماعي .

ثانيًا: توصيات على المستوى المحلي (المحافظات والإدارات اللامركزية)

1. إعداد "الملف السكاني التنموي" لكل محافظة، يتضمن مؤشرات العمر، النوع، البيئة، الإعالة، وتُستخدم في تخصيص الموازنات.
2. إعادة هيكلة خدمات التعليم والصحة في المناطق الحضرية بما يتناسب مع الزيادة المستمرة في التحضّر.
3. تنشيط التخطيط الريفي وتقديم حوافز سكانية (اقتصادية وخدمية) للحد من النزوح العشوائي نحو المدن الكبرى..
4. بناء شراكات بين المحافظات والجامعات المحلية لتحليل وتحديث البيانات السكانية وتوظيفها في التخطيط المكاني

ثالثًا: توصيات لمجتمع البحث والقطاع الأكاديمي

1.إدراج موضوع "الإحصاء الإيجابي" كمادة دراسية ضمن تخصصات الإحصاء، الاقتصاد، التخطيط، والعلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية

2.دعم البحوث التطبيقية في الديموغرافيا المحلية التي تُوظف بيانات التعداد لبناء مؤشرات مكانية/نوعية/بيئية خاصة بكل محافظة

3.إصدار تقرير سنوي بعنوان "رصد الإمكانات السكانية في العراق" بالشراكة بين هيأة الإحصاء ومراكز البحوث.

4.تعزيز التعاون مع منظمات دولية مثلUNFPA ، البنك الدولي لتطوير منصات إلكترونية ديناميكية تتيح استخدام وتحليل البيانات السكانية بشكل مفتوح وتفاعلي.

عاشرًا: المصادر والمراجع

1.هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية. (2025). نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في العراق 2024–2025: المؤشرات الأساسية. بغداد: وزارة التخطيط

2.وزارة التخطيط العراقية. (2023). خطة التنمية الوطنية 2023–2027. بغداد: دائرة السياسات العامة .
3.وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. (2022). التقرير السنوي لسوق العمل في العراق. بغداد.

4.أبو زيد، محمود. (2018). التحليل الديموغرافي بين النظرية والتطبيق. القاهرة: دار الفكر العربي.

5. Seligman, M. E. P., & Csikszentmihalyi, M. (2000). Positive Psychology: An Introduction. American Psychologist, 55(1), 5–14.

6. Stiglitz, J. E., Sen, A., & Fitoussi, J. P. (2009). Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress. OECD.

7. United Nations Population Fund (UNFPA). (2023). Demographic Dividend and Youth Empowerment in the MENA Region.